الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي

د. فاخر جاسم
قسم العلوم السياسية- الاكاديمية العربية في الدنمارك

خلاصة

اثارت الاحتجاجات الشـعبية التي تجري في البلدان العربية، العديد من الإشـكاليات السياسـية والفكرية والتي أدت تباين آراء الباحثين، حول أسـبابها وأهدافها والمسـار الذي سـتودي إليه، اضافة الموقف من التدخل الأقليمي والدولي. في ضوء الاشـكاليات التي أفرزتها الاحتجاجات الشعبية والنتائج المحتلمة لتنامي الصراعات الفكرية والسياسية في البلدان العربية التي تشهد الاحتجاجات، والمعطيات التي نتجت عن التجربة العراقية، بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 والتي كان للعامل الخارجي دوراً مؤثراً في تحديد ملامحها خاصة فيما يتعلق باعادة بناء الدولة على أساس المحاصصة الطائفية والقومية وتنامي حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، على الرغم من تطبيق نموذج الديمقراطية الأمريكية. وبناء على كل ذلك تزداد الحاجة إلى دراسات تستند إلى تحليل البنية الاجتماعية والسياسية وطبيعة الصراعات التي يمكن أن تنتج عن اسقاط الأنظمة الاستبدادية بفعل الاحتجاجات الشعبية، وكيف يمكن ضبط هذه الصراعات بحيث لا تؤدي إلى تهديد الوحدة السياسية للبلدان العربية. كما ان اسـتمرار تفاعلات الاحتجاجات، يتطلب التروي وعدم اطلاق تعميمات قاطعة عن آفاق تطور الاحتجاجات والابتعاد عن التحليل غير المتوازن، لدور العامل الخارجي، الذي يركز على تأثيره الايجابي فقط.

Abstract

Folk protests, which take place in some Arab countries, has created several important questions as well as a very wide variation in the view points of the observers, thinkers and researchers, about these events and the regional and international effects involved in them. Some additional factors complicate the situation due to the dramatic results of the Americans' occupation in Iraq (after sharply sectarian and ethnic splitting as well as failure of the rebuilding of the state according to the Americanized democracy) and the visible disagreement about the feature between the political and social leaders in these countries.

Because of all of these problems, it is very important today to study the nature of conflicts, resulting of the changes in these societies according to a scientific analyse of the politic and social structure of these societies. These studies are also important to suggest the safety strategy that avoids the feature of these countries of any risks. The continual development of the events requires also more accurate analysis and careful assessment of the external factors role which is still considered only as positive effect.

مقدمة

تعاني الاحتجاجات الشعبية العربية، سواء التي تلك التي نجحت في إسقاط السلطات الاستبدادية، كما في تونس ومصر أو التي مازالت تخوض الصراع المتعدد الأشكال في ليبيا واليمن وسوريا وغيرها من البلدان العربية، من إشكالية أساسية تتمثل في مدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها. وبناء على ذلك، تهدف الدراسة إلى القاء الضوء على الأسباب التي تعرقل انجاز أهداف الاحتجاجات ومنها، تحليل البنية الاجتماعية والسياسية والفكرية للمجتمعات ودور هذه البنية في عرقلة تطور الانتفاضات نحو بناء مجتمعات ديمقراطية حقيقة. كما تلقي الدراسة الضوء على أطروحات التيارات السياسية من الديمقراطية، وهل يكون التعويل على الديمقراطية للقضاء على مخلفات الأنظمة الأستبدادية في محله ؟

كما تقوم الدراسة بتحليل دور العوامل الخارجية، الاقليمية والدولية، في اعاقة بناء ديمقراطية حقيقية تستجيب لطموحات الجماهير الشعبية في اقامة نظام يحقق قدرا معقولا من العدالة الاجتماعية. وتهدف الدراسة كذلك إلى تقييم دروس التجربة العراقية، بعد الاحتلال الأمريكي 2003، فيما يتعلق بدور العامل الخارجي في عرقلة بناء نظام ديمقراطي، يكون بديلاً عن النظام الاستبدادي السابق، ومدى استفادة الاحزاب والحركات السياسية في البلدان التي تجري فيها الاحتجاجات الشعبية من دورس هذه التجربة. وأخيراً، تحاول الدراسة اعطاء بعض التصورات عن الآفاق التي يمكن ان تتطور فيها العملية السياسية، بعد اسقاط النظم الاستبدادية.

مشكلة البحث

هناك مطالبة من القوى والاحزاب السياسية في الدول العربية التي تشهد الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة الاستبدادية، للتدخل الخارجي باشكاله المحتلفة. وأرى ان هذه المطالبات ترجع إلى ضعف البنية السياسية، وخاصة الأحزاب والحركات المعارضة، اضافة إلى التضليل الاعلامي الموجه من قبل مؤسسات اعلامية متخصصة. إن ذلك يعني ان هذه الاحزاب لم تستوعب بما فيه الكفاية دورس التجربة العراقية والنتائج السلبية للتدخل الخارجي الذي مثله الاحتلال الأمريكي.

أهداف البحث

محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل تساعد البيئة السياسية في الدول التي يتناولها البحث على إقامة أنظمة ديمقراطية؟

2- ما موقف المحيط الإقليمي من إقامة أنظمة ديمقراطية في الدول التي تشهد احتجاجات شعبية؟

3- هل يشكل العامل الدولي بالاستناد على تجربة العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003، عاملا مساعداً لاقامة نظام ديمقراطي؟

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث في قلة الدراسات الجادة التي تناولت الاحتجاجات الشعبية العربية والصعوبات التي تنتج عن التضليل الإعلامي الذي يحاول توجيه الأحداث بما يتلائم مع مصالح الدول الإقليمية والدولية وليس لصالح الشعوب العربية الثائرة من خلال الإيهام بأن العامل الخارجي كان له الدور الحاسم في الانتصار على الأنظمة الاستبدادية أولاً، وثانيا، أن المرحلة القادمة تحتاج استمرار الاعتماد على الدول التي ساندت الثورات الشعبية، لمواجهة الصعوبات والمخاطر التي تنشأ بعد إسقاط الأنظمة الاستبدادية وإقامة أنظمة ديمقراطية بديلاً عنها.

مصادر البحث

اعتمد الباحث على متابعة الوقائع اليومية للأحداث ومواقف الدول الإقليمية والدولية وتصريحات المسؤولين فيها وتحليل المواقف السياسية والفكرية للقوى والأحزاب السياسية العربية في الدول التي تخصها الدراسة، اضافة إلى الأبحاث والدراسات الجادة التي كتبت حول موضوع البحث.

خطة البحث

اعتمد الباحث على منهجية المقارنة التاريخية بين مجريات التجربة العراقية في إقامة السلطة البديلة بعد إنهاء السلطة الاستبدادية عام 2003 وما آلت إليه هذه التجربة ومقاربة ذلك مع الاحتجاجات العربية نحو آفاق ديمقراطية، من خلال تناول ذلك في ثلاث مباحث:

الأول:- مقدمات تمهيديةٌ، تتناول طبيعة العاملين الإقليمي والدولي وتأثيرهما السلبي والإيجابي على التطور الديمقراطي في البلدان العربية التي تخلصت من السلطات الاستبدادية، إضافة إلى معوقات الديمقراطية.

المبحث الثاني: تحليل طبيعة القوى الاجتماعية والسياسية المشاركة في النشاط السياسي في المرحلة الراهنة من نضال الشعوب العربية التي تسعى لتحقيق الأهداف والشعارات التي رفعت خلال الانتفاضات الشعبية.

المبحث الثالث: إعطاء بعض التصورات عن تطور الثورات الشعبية نحو إقامة الديمقراطية من خلال تحديد السيناريوهات التي يمكن أن تحدث خلال المرحلة الانتقالية.

وفي ختام البحث قدم الباحث جملة من الاستنتاجات والتوصيات كخاتمة للبحث.

المبحث الأول، مقدمات تمهيدية

لا بد من إيضاح بعض المقدمات التي أراها ضرورية لعلاقتها بالبيئة السياسية والاجتماعية التي تتفاعل فيها أحداث هذه الاحتجاجات في المرحلة الراهنة من تطورها وهي:

أولا- طبيعة المحيط الإقليمي.
ثانيا- طبيعة المحيط الدولي.
ثالثا- طبيعة المحيط الداخلي.

أولا- المحيط الإقليمي.

ينقسم المحيط الإقليمي إلى مجموعتين من الدول، الأولى تتكون من تركيا وإيران إسرائيل، والمجموعة الثانية، دول مجلس التعاون الخليجي. ونظراً لإمكانية أن تؤدي الاحتجاجات إلى اقامة انظمة ديمقراطية حقيقية، وأثر ذلك على اعادة التوازنات الإقليمية لصالح تعزيز الاستراتيجية الوطنية العربية المناهضة لمشروع الهيمنة الدولية وطموحات دول الجوار العربي، الهادفة لتوسيع مصالحهما في المنطقة العربية، نلاحظ نشاط متزايد، يتمثل بالتدخل المباشر في مجرى النشاط السياسي من قبل دول الإقليم خاصة تركيا وإيران اللتان تسعيان لتسويق نموذجهما في الحكم إلى البلدان العربية. فإيران تسعى لتصدير نموذج الدولة الدينية المستند إلى ولاية الفقيه وتركيا تسعى لترويج نموذج الدولة المدنية المختلط ـ الذي يمزج بين العلمانية والإسلام المعتدل. أي بمعنى آخر أن المحيط الإقليمي يضغط لصالح نموذج الدولة الإسلامية. وبخصوص محور دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى الرغم من وجود تنافس قوي بينها، خاصة بين السعودية الحليف التقليدي لحركات الإسلام السياسي السني، وقطر التي تعمل للعب دور إقليمي يعتمد بشكل خاص على تقديم الدعم المالي والإعلامي للتيارات الدينية في البلدان الإسلامية، فانها تشارك دول الجوار العربي بالخوف الذي يشكله اقامة انظمة ديمقراطية حقيقة في دول الاحتجاجات الشعبية، لذلك نرى أن نشاطها يسير بثلاث محاور، الاول تنسيق جهودها لمنع انتقال الاحتجاجات إلى دولها (1)، والثاني، زيادة تعاونها مع قوى الهيمنة الدولية التي تستغل مطالب الاحتجاجات لانهاء الاستبداد واقامة سلطات ديمقراطية، والمحور الثالث، التدخل المتعدد الأشكال في الشؤون الداخلية للدول التي تشهد الاحتجاجات، حيث قامت بتدخل مباشر في الأزمة الليبية، ومستتر في الازمتين السورية واليمنية.

ثانيا- المحيط الدوليتتحكم بالمحيط الدولي جملة من المعطيات المؤثرة على تحرك أطرافه وطريقة تعاملها مع الأحداث الجارية في البلدان العربية، يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

1ـ حيوية المنطقة من حيث تأثير موقعها اللوجستي على استراتيجيات الدول الكبرى الخارجية والأهمية الاقتصادية على الصعيد العالمي باعتبارها المصدر الرئيسي للطاقة ـ النفط والغاز ـ في العالم وكذلك وجود وفرة هائلة من الأموال مملوكة من قبل الدول والأفراد والمؤسسات المالية في المؤسسات الأجنبية .

2ـ تعارض مصالح الدول الأوربية، مع مصالح الولايات المتحدة، حيث تسعى هذه الدول إلى استعادة نفوذها وتأثيرها السياسي في المنطقة الذي فقدته خلال الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تسعى الدول الأوربية منفردة لتحقيق مصالحها الخاصة، لذلك نلاحظ الصراع بين الدول المستعمرة سابقاً، إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، من جهة، وألمانيا التي تسعى إلى الاستفادة من قوتها الاقتصادية للحصول على مصالح في دول المنطقة. يضاف إلى ذلك الدور الروسي الذي يعمل على الاحتفاظ بالنفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية الروسية التي بدأت تنتعش في الدول العربية خلال العقد الأخير.

3ـ انعكاس مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على السياسة الخارجية للدول الأوربية والولايات المتحدة وما ينتج عن ذلك من تباين مواقف هذه الدول بين داعم بقوة للاحتجاجات الشعبية وبين متردد.

4 ـ يوجد ترابط تحكمه المصالح المشتركة بين مواقف القوى الفاعلة في المحيط الاقليمي(دول الخليج وتركيا) والدولي ، يهدف إلى اعادة بناء التوازنات الاقليمية لصالح مشروع الهيمنة الدولية.

إن العوامل السابقة، تعزز ميول الدول الغربية للتدخل في الأحداث الجارية بهدف التأثير على مسار الأحداث وتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية.

ثالثاً- طبيعة المحيط الداخلي.

نتاول في هذه الموضوعة ثلاث قضايا، الأولى، مرتكزات الديمقراطية، ، الثانية، اطروحات التيارات السياسية عن الديمقراطية، والثالثة، معوقات الديمقراطية .

القضية الأولى، مرتكزات الديمقراطية:

الديمقراطية كظاهرة تاريخية

إن الديمقراطية، كظاهرة تاريخية، تحتاج إلى توفر جملة من المستلزمات الأساسية، من أهمها:

1. الثقافة والبنية السياسية للمجتمع.
2. تطور التجربة التاريخية والموروث الثقافي للمجتمع.

1ـ الثقافة السياسية، والبنية السياسية للمجتمع

تحتل الثقافة السياسية، والبنية السياسية للمجتمع أهمية كبيرة في توفير بيئة مناسبة لتطور المجتمعات نحو الديمقراطية. فالثقافة السياسية تلعب دوراً هاماً في النشاط السياسي والاجتماعي للأفراد

ومـدى تأثير المواطنين في صياغة السياسـة العامـة وتحديد مصائرها لاحقاً عند التنفيذ.

ويعتبر علماء الاجتماع، الثقافة السياسـية، أحد أهم وسائل التأثير في الفعـل الاجتماعـي والموقف السـياسي التي يتخذه الأفـراد تجاه القضايا العامة التي تشـمل « القيم والمعتقـدات والمواقف المتعلقة بمـا ينبغي أن تقوم به الحكومة وكيف تقـوم به وطبيعة العلاقة بين المواطن والدولة» (2).

إما البيئة السياسية، فإنها تعتبر أحد أهم مرتكزات إقامة ديمقراطية حقيقـة في المراحل الانتقالية التي تمر بهـا المجتمعات. وتتكون البيئة السياسـية من مكونات عديدة، أهمها الأحزاب والحركات السياسية، لذلك فـأن تحليل موقفهـا، أي الأحـزاب والحركات السياسـية، من الديمقراطية يسـاعد على تحديد الاتجاه الذي تسير عليه عملية البناء الديمقراطي في المجتمعات التي تنتقل من الاستبداد إلى الحرية.

2ـ تطور التجربة التاريخية والموروث الثقافي للمجتمع.

بما أن الديمقراطية ظاهرة تاريخية تنشـأ وتتطـور في مجتمع محدد، وفي مرحلة زمنية معينة، فانه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الظواهر الاجتماعيـة الأخرى كالمؤسسـات الثقافيـة والعقائـد الأيديولوجية وأسـاليب الإنتـاج وعلاقاته. كما أن توفر نظـام للعلاقات الاجتماعية والسياسـية والاقتصادية والثقافية، ينظم العلاقات بين أفراد المجتمع وطبقاته، بين الدولة والمجتمع، بين مؤسسات الدولة نفسها ـ تنفيذية، تشريعيـة، قضائية، يسـمح للديمقرطيـة كإطارسـياسي، أن يعبر عن التعدديـة الاجتماعية ويحاول أن يسـتوعبها في إطار سـلمي، بمعنى آخـر فإن التجربة التاريخية للممارسـة الديمقراطيـة للمجتمع توفر مستلزمات حماية الديمقراطية وإعادة إنتاجها.

كما أن الموروث الثقافي، يشكل أحد العوامل الأساسية على اشاعة قيم الديمقراطية في المجتمعات، حيث تشـير تجارب الشـعوب إلى أن انعـدام أجواء الحرية، يؤدي إلى تقبل الاسـتبداد وقبول التعايش مع ممارسـاته، بحيث يصبح جزء من الثقافة السـائدة، بينما يسرع توفر قيـم الحرية في الموروث الثقافي، اشـاعة وتقبل أفـراد المجتمع لقيم الديمقراطية.

وبنـاءً عـلى ما سـبق، ينبغي التأكيد على أن سـقوط السـلطات الاسـتبدادية ليس كافيا لإزالة مخلفات الاسـتبداد، حيث تشير بعض التجارب المعاصرة، ومنها تجربة العراق، وعلى الرغم من مرور أكثر من ثمان سنوات على سقوط الديكتاتورية الاستبدادية، فأن تطور الأحداث أظهر قضايا جديدة ، زادت الأمور تعقيداً منها على سبيل المثال:

- زيادة حدة الاستقطاب القومي والطائفي والسياسي في البلاد .
- ارتفاع مستوى العنف في الحياة السياسية .
- تفاقم الفسـاد الإداري والمـالي والاقتصادي في البنية السياسـية والإدارية للدولة العراقية (3).
- زيـادة حدة التفاوت بـين الطبقات الاجتماعية وارتفاع نسـبة البطالة خاصة بين فئات الشباب؛
- تسـييس الديـن، من خـلال، أولاً، الاسـتخدام المكثـف للدين في العمليـة الانتخابيـة، الأمر الـذي يجعل العمليـة الانتخابية تدخـل ضمن المحـرم والمقدس وليس ممارسـة الفـرد لحقوقه السياسـية(4)، وثانياً، إعطـاء رجال الدين دوراً سياسـياً متميزاً يسمح لهم بالتحكم بحياة المواطنين (5).
- فشـل النخب السياسية في صياغة مشروع وطني عراقي لمواجهة المشاريع الخارجية، وخاصة الأمريكي؛
- تدخل إقليمي ودولي، متعدد الأشكال، في الشؤون الداخلية.

لقـد أدت الظواهـر السـابقة إلى خلق حالة من عدم الاسـتقرار السـياسي والاجتماعي واسـتمرار حالة الإحتراب الحـاد بين مكونات المجتمع، السياسـية والفكريـة والقومية والطائفيـة والمذهبية، على الرغم من إجراء ثلاث دورات انتخابية.

وعـلى ضـوء الملاحظـات السـابقة، نسـتنج أن التعويـل على الديموقراطيـة وآلياتها، كعصا سـحرية، لإزالة كل آثـار الديكتاتورية والاسـتبداد، ليس في محله، وكما يقول الباحـث برهان غليون» ليس هناك ديمقراطية بشـكل تجريدي، إنما هناك صيغة ديمقراطية خاصة، تأخـذ بنظر الاعتبار الظـروف وميزان القوى والقـوى الموجودة على السـاحة»(6)، لذلك تسـتدعي الحاجة في الظروف الإنتقالية الراهنة، اللجوء إلى مبدأ التوافق الذي يقوم على مشاركة كل مكونات المجتمع السياسـية والمذهبية والقومية، والابتعاد عن سياسة الانفراد بالسلطة سواء عن طريق ضغط الشارع أو الشرعية الانتخابية(7).

القضية الثانية: اطروحات التيارات السياسية عن الديمقراطية

هناك أطروحات متعددة للديمقراطية يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع: الليبرالي، الماركسي والإسلامي والقومي.

1ـ الأطروحة الليبرالية:ـ

تقـوم الأطروحة الليبرالية على أسـس رئيسـية ثلاث وهـي: الحرية، المسـاواة « السياسـية « والحريـة الاقتصادية. وأهـم الثغرات التي تتضمنهـا أطروحة الليبرالية حول الديمقراطية، تركيزها على المسـاواة الحقوقيـة المجردة ، وعـلى الرغم من أهمية المسـاواة بين المواطنين قانونيـاً، إلا أنه لا يمكن تطبيقها في الواقع الفعلي لعدم توفر الظروف الاجتماعية التي تسـاعد المواطن على ممارسـة حقوقه السياسية(8).

وللتغطيــة على هذا الخلل الأســاسي، يجري تضخيــم مفهوم الحرية الاقتصادية لدرجة يصبح فيها مرادفاً لمفهوم العدالة الاجتماعية.

إن تحديدنــا لثغرات الديمقراطيــة الليبرالية ، يهــدف إلى تنمية الوعــي بــضرورة خلق التــوازن بــين إرادة الفرد في ممارســة حقوقه السياســية ومقدرته الاقتصادية، لأن خرق هذا التوازن يؤدي إلى خلق فجوة بين حق التمتع بالحريات السياســية وبين ممارســتها في الواقع، وهذا ما نلاحظه في أكثريــة البلدان التي تطبق الديمقراطية الليبرالية، حيث خسرت هــذه الديمقراطية قناعة الأغلبية عبر الســماح بإعادة إنتاج ما اصبح يعــرف بديمقراطية النخبة وبالتالي فقدان الفرص التي تسمح بظهور أشكال جديدة للديمقراطية الليبرالية.

2ـ الأطروحة الماركسية:ـ

إن تحليــل الأطروحة الماركســية حــول الديمقراطية، يشــير إلى عدم وجــود تناقض، من حيث المبدأ، بين المنظومة الفلســفية للماركســية والديمقراطيــة، حيــث عالــج الفكــر الماركــسي، الخلــل التطبيقــي للديمقراطيــة الليبراليــة، مــن خلال ربطه بــين بعــدي الديمقراطية، الســياسي والاجتماعي. ورغم تحقيق الأنظمة الاشتراكية التي أقيمت في الاتحاد الســوفيتي وبلدان أوربا الشرقية، إنجازات هامة في المجال الاجتماعي إلا أن إهمال البعد الســياسي» الحقوق السياســية « أدى إلى فشــل هذه الأنظمة في إقامة ديمقراطيــة بديلة تعبر عن الجوهر الإنساني للفكر الماركسي.

3ـ الأطروحة الإسلامية: ـ

إن قــراءة مــا تطرحه الأحــزاب والحــركات التي تعتمــد على الدين الإســلامي كأيديولوجيــة، حــول للديمقراطية، يشــير إلى وجود خلط بين مفهومي، الشــورى والديمقراطية، وهــما مفهومان مختلفان. كما نلاحظ عدم تحديد ملامح عامة متفق عليها بين السياسيين والمفكرين الإسلاميين لمفردات المفهوم الإسلامي للديمقراطية، نظراً لحداثة دخول هذه المفردة في البنية الفكرية والسياسية لأطراف التيار الإسلامي.

4 ـ الأطروحة القومية:ـ

تشــير دراســة التجربة التاريخية للتيــار القومي، بقســميه الحاكم والمعــارض، إلى ضعــف حيز الديمقراطية، فكراً وممارســة، لأســباب تعود إلى مصادره الفكرية ـ السياســية التي تركز على تقديم الأهداف القومية، الوحدة القومية للبلدان العربية، على الحريات السياسية.

ماذا نستنتج من الاستعراض السابق؟

أ ـ ليــس هنــاك مفهــوم للديمقرطيــة متفق علية بــين التيارات السياسية.

ب ـ إن التحــول الملاحــظ في خطــاب التيــارات الســابقة عــن الديمقراطيــة خــلال العقد الأخــير وتصاعد نبرة تبني هــذه التيارات للديمقراطيــة خلال الربيع العــربي الثوري، يقابل بشــكوك مشروعة من قبل أغلبية الفئات الاجتماعية التي تشــترك في الحراك الجماهيري الراهــن. إن ســبب ذلــك يرجــع، إن كل الأطروحات الســابقة حول الديمقراطية، تعوزها الممارســة التاريخية لإثبــات مصداقيتها، خاصة أن الأحــزاب والحــركات التي تتبناها اســتندت عــلى الأيديولوجيات الشــمولية خلال عقود من تاريخها السياسي، وهي جديدة العهد على تبنــي المفهوم المعاصر للديمقراطية الذي يتضمن الانتخابات والتداول السلمي للسلطة واحترام التعددية الفكرية والسياسية.

القضية الثالثة، معوقات الديمقراطية

كما أشرنا ســابقاً، تقوم الديمقراطية على مرتكزات أساسية، من أهمها البينة الفكرية ـ السياسية للمجتمع واستناداً إلى تحليل هذه البنية في المجتمعات العربية التي تشهد احتجاجات شعبية، يمكن رصد العديد مــن المعوقات الأساســية التي تخلق صعوبات جديــة إمام محاولات التحول من السلطات الاستبدادية إلى الديمقراطية، ومن أهمها:

ـ انحســار الفكــر الليبرالي الديمقراطي في البلــدان العربية، خاصة تلــك البلدان التــي حكمتها ما ســمي بأنظمة الشرعيــة الثورية، في مصر وســوريا والعراق وليبيــا والجزائر واليمن، الأمــر الذي أدى إلى توقف نشــاط الأحزاب الليبرالية في هذه البلــدان منذ بداية النصف الثــاني من القرن الماضي. وكان من أهم نتائج انحســار الفكر الليبرالي، تصارع التيارات الأيديولوجية الشمولية ـ القومي والماركسي والديني/ الإسلامي ـ الأمر الذي أدى إلى تكامل أنظمة شمولية استبدادية حكت باسم القومية العربية.

ـ ضعف الوعي السياسي في المجتمعات العربية، يزيد من صعوبة فهم لغة الخطاب الســياسي، المتداول في الظروف الراهنة الذي تسود فيه الشــعارات الكبرى والأهداف الاســتراتيجية، مثــل الديمقراطية، حقوق الإنســان، الفيدرالية، دولة القانــون، الانتخابات، دولة مدنية، دولــة علمانية، دولة إســلامية وغيرها من المفاهيــم المعقدة، التي لا تفهم من المواطن العادي، بســبب سيادة الأمية السياسية والتعليمية، لــدى الأغلبية مــن المواطنين، الأمر الذي خلق نوعــاً من الاغتراب بين المتلقي/ المواطن، ومفردات الخطاب السياسي اليومي لأغلب الأحزاب العربية.

ـ أسلوب التفكير الشمولي لدى أطراف البنية السياسية العربية وهذا يتمثل بـ :

ـ الأحــزاب القديمة مازالت تفكــر بأنها الأكثر تأهيــلاً للقيادة بســبب خبرتها التاريخية والتضحيات التي قدمتهــا، إضافة إلى صحة أيديولوجيتها وسياســتها. وبهذا المجال أشير إلى قضية ما زالت غائبة عــن تفكير قيادة الأحــزاب العربية، مع اســتثناءآت محدودة تتمثل بدراسة تجربتها التاريخية ونقدها.

ـــ الأحزاب الجديدة ، تتأسس على فكرة البديل، وهي عقدة تاريخية في العمل الحزبي العربي. وتقوم هذه الفكرة على ادعاءات تزعم فشل الأحزاب القديمة، أيديولوجيا وسياسياً وتنظيماً.

ـ اللاابالية لدى المواطنين تجاه النشاط الاجتماعي/ السياسي، بسبب فقدان المصداقية بالعملية الديمقراطية الذي يرجع إلى العديد من العوامل من أهمها:

- تجربة الدكتاتوريات الاستبدادية في تشويه الممارسة الديمقراطية.
- مظاهر الصراع بين أطراف الحركة السياسية العربية التي اشتركت في الاحتجاجات، بعد انتهاء أنظمة الاستبداد، حول سبل التطور.
- تفكير نخبوي لدى قيادة الأحزاب والحركات السياسية، أدى إلى ابتعاد هذ النخب عن هموم المواطنين اليومية وعدم الاستماع إلى آرائهم.

ـ ظهور المنظمات المسلحة

يرجع ظهور المليشيات المسلحة إلى ثلاث عوامل رئيسية، الأول، تنوع الأشكال التي اتخذها الاحتجاجات والانتفاضات العربية، بين السلمية، كما في تونس ومصر والعنفية كما في ليبيا واليمن (9)، والعامل الثاني، التدخل الخارجي الذي تطالب به بعض الأحزاب والحركات المشاركة في الاحتجاجات(10)، العامل الثالث، يرجع إلى ضعف سعة حركة الاحتجاجات، مقابل تماسك المؤسسة العسكرية واستمرار ولائها للحزب الحاكم، أدى إلى انشقاق بعض أطراف المؤسسة العسكرية(11). إن وجود المنظمات المسلحة يؤدي إلى استقواء الأطراف التي تمتلكها، لفرض إرادتها على المواطنين لدى مشاركتها باللعبة الديمقراطية. وقد بينت التجربة العراقية بهذا المجال إلى أن وجود المليشيات التي تمتلكها الأحزاب(12)، أثر سلبا على مسار العملية الديمقراطية بعد الاحتلال من ناحيتين، الأولي استخدام المليشيات للتأثير على الناخبين، الأمر الذي يؤثر على نزاهة العملية الانتخابية، والثانية، التأثير على ممارسة المنتخبين/ النواب لمسؤولياتهم بحرية ، أي يكونوا غير قادرين على ممارسة حقوقهم الدستورية.

ـ التدخل الخارجي: من المستلزمات التي تجعل الديمقراطية ممكنة وتستجيب لطموحات أغلبية المواطنين، وجوب استقلال الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني عن التأثيرات الخارجية، وقد تمت الإشارة إلى تكثيف مساعي التدخل الخارجي الإقليمي، في الأحداث الراهنة في البلدان العربية والتي اتخذت أشكالا متعددة، ضغوط سياسية، تضليل إعلامي هائل، ودعم مالي. وهنا يجدر التنويه إلى الدور الحاسم للمال السياسي والإعلام في التأثير على نتائج الانتخابات في البلدان ذات البنية السياسية الهشة كالبلدان العربية(13).

وتؤكد العديد من التجارب في العالم على ان التدخل الغربي، والأمريكي، بشكل خاص، يعرقل بناء الديمقراطية في المجتمعات النامية(14)، فتاريخياً، لم تثبت الوقائع أن التدخل الغربي ساعد على بناء أنظمة حكم ديمقراطية، سواء فترة الحرب الباردة 1945 ـ 1990، عندما ساعدت الولايات المتحدة القادة العسكريين للقيام بالانقلابات العسكرية ضد العديد من الحكومات الوطنية في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، أو بعد نظام القطبية الواحدة الذي تشكل عام 1990، بعد انهيار تجربة بناء الاشتراكية في المعسكر الشرقي. فتاريخ السلطات العسكرية، المدعومة أمريكياً، ابتداءً من انقلاب الجنرال سوهارتو في إندونيسيا 1965، وبينوشية في شيلي 1973، وضياء الحق في باكستان 1977، ، وكل الانقلابات العسكرية في البرازيل والأرجنتين وغيرها من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لم تؤد إلى إشاعة الديمقراطية، بل أدت إلى قيام أنظمة حكم بوليسية تحكم بالتوافق بين شرائح اجتماعية داخلية ترتبط بوشائج سياسية واقتصادية مع الشركات الأمريكية، مما أدى إلى إفقار فئات اجتماعية واسعة في هذه البلدان، نتيجة لنهب ثرواتها من قبل قوى الهيمنة الداخلية والخارجية. وعن التأثير السلبي لتدخل الولايات المتحدة على مسار الديمقراطية، يقول الباحث الأمريكي، نعوم شومسكي:» فحيثما كان تأثير الولايات المتحدة أقل، كان التقدم على صعيد الديمقراطية أكبر»(15).

وتشكل التجربة العراقية، بعد الاحتلال الأمريكي، مثالاً جلياً للتأثير السلبي للتدخل الغربي على بناء ديمقراطية حقيقة في البلدان العربية، فإعادة بناء الدولة العراقية التي تمت تحت إشراف مباشر من « سلطة الإئتلاف» بقيادة السفير الأمريكي» بول بريمر» أدت إلى بناء سلطة تقوم على أسس طائفية وعرقية(16).

وقد قامت السلطة العراقية التي تكونت على أساس الشرعية الانتخابية، عام 2005 بتكريس مبادئ بريمر السابقة، عندما قامت ببناء الدولة ومؤسساتها القانونية والسياسية والاجتماعية والأمنية على أساس المحاصصة الطائفية والقومية(17).

المبحث الثاني، طبيعة القوى الاجتماعية المشتركة في الحراك السياسي الراهن.

نتناول في هذا المحور، ثلاث موضوعات، الأولى طبيعة المرحلة التي سبقت الاحتجاجات، والثانية، القوى الاجتماعية المشاركة فيها، والثالثة، المخاطر التي تواجه تطور الاحتجاجات الشعبية.

الموضوعة الأولى: سمات المرحلة وطبيعة النزاعات السياسية

طبيعة المرحلة يشير إلى وجود أزمة شاملة تعاني منها المجتمعات العربية في ظل حكم الدولة الوطنية، كنتيجة طبيعة للسياسة التي طبقتها السلطات الوطنية خلال مرحلة الاستقلال السياسي في بداية

النصف الثاني من القرن الماضي. ويمكن أن نشير إلى ثلاث سمات مشتركة ميزت السلطات التي تولت الحكم. السمة الأولى، سلطات استبدادية، والسمة الثانية، تحكم قلة بالثروة والسلطة، أدت سياساتها على الصعيد الاجتماعي إلى انقسام المجتمع إلى أقلية غنية جداً وأغلبية تعاني الفقر والتهميش الاجتماعي والسياسي، والسمة الثالثة، تلاشي الهوية الوطنية لصالح هويات عصبية فرعية، عشائرية ، طائفية ـ مذهبية، قومية ـ عنصرية وإقليمية. إن السمات السابقة هي توصيف واقعي لأغلب المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، وما يظهر من وحدة سياسية أو وحدة هوية هو مظهر فقط ليس له وجود في وعي أغلبية المكونات الاجتماعية للدول العربية، في حين بقى الوعي الوطني محصورا بين قلة من النخبة المثقفة ذات التأثير المحدود على البيئة الاجتماعية ـ السياسية.

الموضوعة الثانية: طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة في التحرك الشعبي.

في البداية لا بد من التنويه إلى وجود علاقة بين طبيعة المرحلة والقوى الاجتماعية المشاركة في النشاط السياسي الراهن، حيث أدت السياسة الاقتصادية للدولة الوطنية إلى تأثيرات عميقة على البنية الاجتماعية، أصبحت تتميز بالعديد من السمات المشتركة من أهمها:

1ـ أغلبية من الفئات الكادحة والفقيرة تتكون من العاطلين والمهمشين اجتماعيا.

2ـ أغلبية شبابية، تمتاز بالحماس الثوري والفعالية الجماهيرية والقدرة على الاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة، التي توفرها شبكة الإنترنت، كأدوات للتنظيم والتواصل وإيصال أفكارها إلى أعداد كبيرة من فئات المجتمع.

3ـ سيطرة الوعي الديني على أغلبية الفئات المشتركة في الحراك الاجتماعي.

4 ـ شعبية الحركات السياسية التي تتخذ من الدين أيديولوجية، نتيجة للبيئة الاجتماعية التي يسيطر عليها الوعي الديني.

5ـ ضعف فعالية الأحزاب، القومية والليبرالية واليسارية بسبب القمع والاضطهاد الذي تعرضت له خلال الفترة السابقة، إضافة إلى استمرارها بالخطاب السياسي الأيديولوجي والشعارات التقليدية إضافة إلى عدم تطور بنيتها التنظيمية لتكون أكثر ديمقراطية بحيث تكون قادرة على الانفتاح على الفئات الاجتماعية الجديدة، والشبيبة بشكل خاص(18) .

6 ـ تزايد دور المؤسسة العسكرية في ضبط الحراك الاجتماعي وإدارة السلطات الانتقالية، كما حدث في تونس ومصر، بعد استغلال المؤسسة العسكرية التبدل السريع في السلطة، أو كما يحدث في ليبيا واليمن، نتيجة الفراغ الذي نتج عن تفكك سطوة السلطات الاستبدادية، وتحول الاحتجاجات إلى نزاع مسلح.

الموضوعة الثالثة: المخاطر التي تواجه تطور الاحتجاجات الشعبية:

1ـ الفوضى الشاملة التي يمكن أن تحدث في حالة استمرار الصراع بين أطراف الحركة الوطنية، الليبرالية الديمقراطية وأحزاب الإسلام السياسي. ويمكن أن تتحول المخاوف من حدوث فوضى شاملة إلى واقع، إذا فشلت القوى الوطنية في الاتفاق على برنامج وطني مشترك متوافق عليه بين أغلبية القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في الحراك الاجتماعي الراهن، خاصة وأن الدول الغربية والولايات المتحدة بشكل خاص، يمكن أن تؤجج الخلافات بين القوى الوطنية وتشجع الأصوليات الدينية، مما يؤدي إلى حالة الفوضى الشاملة، وهو نهج جربته الولايات المتحدة في العراق والسودان وأفغانستان، الأمر الذي يوفر الظروف المناسبة للقوى الدولية للاستفادة من مظاهر الأزمة التي تنتج عن الفوضى الشاملة، لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها بما يتلائم مع خلق ركائز سياسية واجتماعية داخلية تقوم بتنفيذ مصالح الولايات المتحدة الخاصة في البلدان العربية.

2ـ إجراء الانتخابات في ظروف غير مناسبة:

إن الاستعجال في إجراء الانتخابات، فبالإضافة إلى استغلاله من قبل بقايا الأنظمة الاستبدادية والقوى التي تملك المال السياسي والدعم الدولي والإقليمي، يؤدي إلى عرقلة مبدأ التوافق الوطني الذي يقوم على القواسم المشتركة، بين القوى السياسية ومكونات الشعب القومية والطائفية والمذهبية، على أساس برنامج الحد الأدنى، المرتكز الأساس لعبور الفترة الانتقالية التي تمر بها الشعوب العربية، بعد اسقاط الأنظمة الاستبدادية.

وبما أن آليات الديمقراطية يمكن أن توفر الأجواء المناسبة للحوار بين مكونات المجتمع المختلفة لإيجاد الحاجات المشتركة وحل الخلافات عن طريق الحوار والإقناع وليس فرض الأمر الواقع على الأطراف المتنافسة، فإن محاولات القوى التي تحصل على نتائج جيدة في الانتخابات فتقوم باستغلال الشرعية الانتخابية لإقصاء الآخرين والانفراد بالسلطة، يتعارض مع جوهر الديمقراطية.

3ـ تحول الاختلافات الفكرية والسياسية حول سبل تحقيق أهداف الاحتجاجات، إلى صراعات حادة يمكن أن تشتت القوى التي تشارك في الحراك الثوري، بعدما أدى إنهاء السلطات الاستبدادية إلى انتقال الصراع بين الأحزاب والحركات السياسية إلى العلن نتيجة انتهاء دور السلطة كضابط لهذه الصراعات بواسطة القمع والإرهاب.

إن هـذا التطور فتح المجال إمام محاولات التيارات الشـمولية لفرض مشاريعها السياسية وأيديولوجياتها على المجتمع، الأمر الذي أدى إلى إثارة مخاوف فئات اجتماعية واسعة لم تكن لها خبرة سابقة في العمل السياسي. وبهذا الصدد يمكن رصد مجموعة من العناوين التي يتمحور حولها الصراع بين مختلف التيارات السياسية والفئات الاجتماعية التي كان لهـا المبادرة في التحرك الشـعبي ضد الأنظمة الاسـتبدادية، من أهمها:

ـ دولة مدنية أو إسلامية.
ـ دولة علمانية أو دولة دينية.
ـ حكم الأقلية أو حكم الأغلبية
ـ حقوق الأقليات الدينية والقومية.
ـ الحكم يقوم على الشورى أو الديمقراطية.
ـ الفيدرالية أو الحكم اللامركزي.
ـ سـبل إعـادة توزيـع عادل للـثروة الاجتماعيـة ومفهـوم العدالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتلمة:

على ضوء متابعة الحراك الاجتماعي وتداخل المشـاريع المطروحة من القـوى الوطنية مع التأثيرات الإقليمية والخارجية أرى ان تطور النزاع الاجتماعي يمكن ان يؤدي إلى أربع سيناريوهات وهي:

السيناريو الأول

بقاء السـلطة الانتقالية لأطول فترة ممكنة، يقودها تحالف من قادة المؤسسة العسكرية وبعض النخب من الأنظمة السابقة وبعض أطراف التيـار الديني(19). وهناك بعض المظاهـر التي تدل على تحقق هذا السـيناريو، متمثلة بتعاون بعض الأطراف الدينية وأقسام من النخب المحسوبة على الأنظمة السابقة وقادة المؤسسة العسكرية. وقد اقترن هذا التحرك بإبعاد الفئات الشـبابية من الاشـتراك بالمباشر بسـلطة اتخاذ القرار خـلال الفترة الانتقالية. وتدلل القرارات التي صدرت من المجلس العسكري الحاكم في مصر، على سبيل المثال، بخصوص تعديل الدستور والانتخابات، والتي تنسجم مع أهداف قوى الإسلام السياسي وبقايا النظام السـابق، على إمكانية أن تسير الأحداث باتجاه تحقيق هذا السيناريو(20).

السيناريو الثاني

يقوم هذا السـيناريو، على إجراء انتخابات مسـتعجلة، وفق قوانين انتخابية تخدم تيار الإسـلام السـياسي وبقايا الأنظمة السـابقة، ينتج عنها برلمان فيه أغلبية لصالح تيار الإسـلام السياسي ونخب من النظام السابق، تقوم هذه الأغلبية بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها وفق رؤيتها الخاصة، باسم الشرعية الانتخابية(21). ويشكل النموذج التركي، دعما لهذا السـيناريو، نظرا للدور الذي تلعبه تركيـا في دعم الاحتجاجات، وكذلك دعم الدول الإقليمية العربية والدول الغربية بشـكل عام. كما ان المنـاخ الشـعبي العام الذي يوجهه الوعي الديني، يشـكل دعامة هامة في ترجيح كفة الإسـلام السـياسي المعتدل، الذي يمكن أن تتبلور معالمـه من مخاض التحولات السياسـية ـ الفكرية التي تجري داخله وبدأت تفـرز أحزاب دينيـة تتبنى نمـوذج حزب العدالـة والتنمية التركي(22).

السيناريو الثالث

ظهور تحالف ديمقراطي ـ ليبرالي، يتآلف مع القوى الشـبابية، يتفق عـلى برنامج ديمقراطـي للمرحلـة القادمة، يؤكد عـلى الديمقراطية السياسـية وقدر معقـول من العدالـة الاجتماعيـة. إن تحقيق هذا السـيناريو يعتمـد على قدرة القوى المكونة له عـلى توعية المواطنين بأهمية استمرار الضغط الشعبي لتحقيق أهداف الثورة.

السيناريو الرابع:

يقـوم هذا السـيناريو عـلى التدخل الخارجي المباشر، سـواء بطلب مبـاشر من بعض الأطـراف السياسـية التي تشـترك في الاحتجاجات الشعبية، أو تحت ذريعة حماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية، مما يفسح المجال لخلق فوضى شاملة، تكون من نتائجها نشوب الصراعات السياسـية والمذهبية والعرقية في المجتمعات العربية. إن خطورة هذا السـيناريو تكمن في تشـكيل حكومات تقوم بإدارة الأزمة المجتمعية بـدلاً من حلها وهذا مـا يتوافق مع مصالح الـدول الغربية، وخاصة الولايـات المتحـدة(23). إن فرص تحقيـق أي من السـيناريوهات السـابقة، تشـير إلى إن الأول والثاني أكثر احتمالاً من السيناريوهات، بناءً الظروف الخارجية وتناسب القوى على الصعيد الوطني في البلدان التي تحدث فيها الاحتجاجات.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1 ـ مما لا شـكل فيه أن مستقبل الاحتجاجات العربية، يعتمد بشكل أسـاسي على قدرة القـوى المحركة لهذه الاحتجاجـات في الثبات على المطالبـة بتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسـية التي كانت الدافع الرئيسي لاندلاعها، والاسـتفادة من المحيط الإقليمي والدولي بما يحقق هذه الأهداف.

2ـ أكـدت التجربـة العراقية، بعـد الاحتلال، عدم قـدرة القوى والأحزاب التي عارضت النظام السابق، وسيطرت على السلطة بالتعاون مـع قوى الاحتلال في البداية وبالاسـتناد على الشرعيـة الانتخابية في الفترة اللاحقة، على قيادة المرحلة الانتقالية بأفق ديمقراطي، بسـبب ضياع هذه القوى بين الولاءات الإقليمية والدولية وصراعاتها الداخلية على النفوذ من أجل السيطرة على سلطة الدولة، ليس لتحقيق برامجها السياسية والاجتماعية، بل لتقاسم السيطرة على الثروة والسلطة.

3ـ إن الدول الإقليمية، والدول الغربية، لا يمكن أن تشكل سنداً لاقامة أنظمة ديمقراطية، فبالنسبة لدول الإقليم يتناقض ذلك مع طبيعتها باعتبارها أنظمة تقوم على حكم الفرد أو العائلة أو القبيلة. أما الدول الغربية، فإنها لا يمكن أن تشجع على إقامة ديمقراطية حقيقة، لأن مصالح الشركات متعددة الجنسية الغربية تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح خلال تعاملها مع البلدان الأخرى، وليس توسيع الديمقراطية في البلدان المتخلفة. وبناءً على ذلك تفضل الدول الغربية ودول الإقليم، التي ترتبط بعلاقات متشعبة بالدول الغربية، التعامل مع القوى الدينية، خلال الظروف الراهنة على الأقل، لإدارة المرحلة، لأنها لا تملك رؤية واضحة للتطور السياسي والاجتماعي، بدلا من الأحزاب الليبرالية والقومية والديمقراطية التي تمتلك برامج سياسية واجتماعية.

إن هذا الاستنتاج تؤكده التجربة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث فشل تطبيق النموذج الأمريكي للديمقراطية في إعادة بناء الدولة العراقية على أسس ديمقراطية حقيقية، حيث يلاحظ الباحث إن النظام السياسي في العراق الذي تشكل بمشورة قوى الاحتلال، أدى إلى بناء أسس دولة تقوم على المحاصصة الطائفية والقومية(24).

وبتقدير الباحث، فأن المحيط الإقليمي والدولي، يدعم التوجهات التي تتبنى إقامة دولة إسلامية» مستترة» في المرحلة الأولى من إعادة بناء الدولة في البلدان التي استطاعت التخلص من الأنظمة الاستبدادية، حيث يمكن ان تشكل هذه الأنظمة مقدمات لتوسيع النموذج التركي في البلدان العربية، في فترة لاحقة.

4 ـ إن محاولات القوى ذات الأيديولوجية الشمولية الممثلة بقوى الإسلام السياسي وأنصار الليبرالية الجديدة(25) استغلال الظروف الراهنة لتطبيق أيديولوجيتها، وكأنها هي التي نظمت وحركت وقادت الجماهير الثائرة، تؤدي إلى حدوث إنشقاقات خطيرة في صفوف قوى الثورة، الأمر يحد من إمكانية إزالة تركة الاستبداد والانتقال إلى سلطة ديمقراطية حقيقة.

5 ـ تواجه القوى الليبرالية والديمقراطية مهمة المحافظة على الوحدة السياسية للدول العربية، نظرا لما يمكن أن تتركه سياسة الجناح المتطرف من التيار الديني، من تهديد لهذه الوحدة بسبب سياسة التعصب ضد الأديان والمذاهب الأخرى وحقوق القوميات غير العربية، الأمر الذي يستغل من قبل القوى الغربية، فتقوم بدفع الأقليات الدينية والقومية لتقديم مطالب متطرفة لا تنسجم مع الظروف الموضوعية الراهنة، مما يؤدي إلى خلق حالة من التوتر الاجتماعي، ينتج عنه توفير فرص مناسبة للدول الغربية لزيادة تدخلها في الشؤون الداخلية للدول عربية تحت ذريعة حماية حقوق الأقليات الدينية والقومية.

ثانياً: التوصيات

1ـ إن تحكم العقلية الاقصائية لدى قادة النخب السياسية العربية، يتطلب وضع مبادئ دستورية ملزمة، للتداول السلمي للسلطة. إن تحقيق هذا المطلب يمنع محاولات بعض الأحزاب السياسة، والدينية منها بشكل خاص، من عرقلة التداول السلمي للسلطة تحت ذريعة نتائج الشرعية الانتخابية التي يمكن أن تحصل عليها بعد إجراء الانتخابات في الظروف الراهنة. إن هذا الاستنتاج تؤكده تجربة إيران والسودان والعراق.

2 ـ إن احتدام الصراع الفكري والسياسي حول مفاهيم جديدة مثل: التداول السلمي للسلطة، الفيدرالية، الديمقراطية، الانتخابات، التعددية الحزبية، وكذلك الإشكاليات الناتجة عن التقدم الحاصل في مجال الحقوق السياسية والعقبات الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون التمتع بتلك الحقوق يتطلب من التيار الديمقراطي:

أ ـ الابتعاد عن الانغماس بالصراع الأيديولوجي وطرح أهداف اجتماعية واقعية، وكذلك توضيح المفاهيم الجديدة بلغة قريبة من المواطن العادي الذي يقع فريسة للخطاب التضليلي لقوى التعصب والتطرف، الأمر الذي يساهم في استمرار الزخم الشعبي لتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية للاحتجاجات الشعبية.

ب ـ توسيع التحالف الوطني بضم القوى المعتدلة من التيار الديني والقوى الشبابية الجديدة.

ج ـ استيعاب قوى التيار الديني في البينة السياسية للمجتمع، باعتباره أحد الأسس الرئيسية للاستقرار الاجتماعي وخلق بنية سياسية ديمقراطية.

3ـ ينبغي الابتعاد عن استغلال مظاهر التدين المنتشرة في المجتمعات العربية وتجييرها لصالح تيار سياسي معين لأن يؤدي إلى تنمية العصبيات، المذهبية، الطائفية، العرقية ـ القومية، العشائرية والأقليمية، واستغلال هذه العصبيات لإعادة بناء الدولة على أسس فدراليات، طائفية ـ مذهبية أو عرقية ـ قومية.

الخاتمة

عــلى ضــوء تحليــل البنيــة السياســية والاجتماعيــة والفكريــة للمجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، وتجربة الأنظمة الاستبدادية في تشــويه الديمقراطية، وبنــاء على نتائج تطبيــق النموذج الأمريكي للديمقراطية في العراق بعد الاحتلال، أرى أنه لا يمكن تطبيق النموذج الغــربي للديمقراطيــة، نظراً للاختــلاف الكبير بين البيئتين، السياســية والاجتماعية، والوعي والممارسة التاريخية للديمقراطية.

وبنــاء على الــرؤى الســابقة، أرى أن نمــوذج الديمقراطية الذي يناسب المجتمعات العربية التي تجري فيها الاحتجاجات الشعبية، هو ديمقرطية الشراكة الوطنية التي تقوم على مبدأ التوافق الوطني الذي يوفــر الفرصة لكل المكونات السياســية والفكرية المشــاركة الحقيقة في صنع القــرار، الأمر الذي يضعف حاجة القوى الوطنية للاســتقواء بالعامــل الخارجي ضــد بعضها البعــض، كما يقلل مــن فرص بعض تيارات الحركة السياسية للانفراد بالسلطة سواء بالاستناد على الشرعية الانتخابيــة أو إلى العنف. إن تحقيق ذلك يســاهم في توفير الظروف المناسبة للاســتقرار السياسي والاجتماعي خلال الفترة الإنتقالية. وأهم مبادئ ديمقراطية الشراكة هي:

1ـ توفــير الحريات الأساســية للمواطن، كحرية تشــكيل الأحزاب والمنظمات الاجتماعية والمهنية، وحرية التعبير والتجمع والتظاهر.

2ـ قبول التعددية الفكرية والسياسية.

3ـ التداول السلمي للسلطة.

4 ـ انتخابات حرة ونزيهة.

5 ـ بنيــة قانونية للانتخابات، كقانــون الأحزاب، وقانون انتخابات يوفر الحرية الكاملة وتكافأ الفرص للترشيح والانتخاب.

6 ـ توفير حد معقول من العدالة الاجتماعية.

7ـ اعتــماد مبــدأ التوافــق الوطني، في اعــداد الدســتور وقانون الانتخابات والمشاركة في السلطة الانتقالية.

الهوامش

1. لم يقتصر التدخل الخليجي على الجانب المالي والسياسي والاعلامي، بل تم اللجوء للتدخل العسكري في البحرين من قبل قوات درع الجزيرة التابعةلمجلي التعاون الخليجي، لقمع الاحتجاجات الشعبية في البحرين. لمزيد عن موقف المحيط الاقليمي من الاحتجاجات الشعبية العربية، مراجعة، لطفي حاتم، الاحتجاجات الشعبية العربية، واختلال التوازنات الاقليمية، موقع الحوار المتدن.www.ahewar.org

2. جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ت. عامر الكبيسي، ص 46، دار المسيرة، عمان بدون تاريخ.

3. يشير تقرير 2010 لمنظمة الشفافية الدولية ومقرها برلين، إلى أن العراق يأتي على رأس قائمة الدول التي تعاني من الفساد المالي والإداري، حيث يأتي بعد الصومال ومنيمار : Transparency International Annual Report 2010 , p. 78 http://www.transparency.org/publications/publications/annual_reports/annual_report_2010

4. أدى اللجوء إلى المبالغة في استخدام الدين في السياسة في الانتخابات العراقية بعد 2003، إلى دخول المقدس ـ الحلال والحرام ـ في اللعبة الانتخابية. فعلى سبيل المثال تم تحريم المشاركة بالانتخابات من قبل هيئة علماء السنة، بينما اعتبرت المرجعية الشيعية المشاركة فيها واجبا شرعياً. وقد تكرر شيء مشابه في مصر بعد ثورة 25 يناير، عندما اعتبرت الجماعات الإسلامية في مصر التصويت بلا للمبادئ الدستورية حرام.

5. لم يقتصر تسييس الدين على قوى التيار الديني، بل يمكن أن تقوم بذلك قوى التدخل الخارجي، مثلما فعلت الولايات المتحدة في العراق، بعد الاحتلال، حيث عمل بول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف، على زيادة تدخل علماء الدين في الشان السياسي من خلال تكليف وسطاء لمعرفة رأي كبير مراجع الدين الشيعة، السيد علي السيستاني، قبل اتخاذ القرارات الهامة، فقد كلف ضياء الخرسان رئيس بعثة المستشارين التابعة لسلطة الإئتلاف وكذلك موفق الربيعي، الذي عين سكرتير مجلس الأمن الوطني العراقي بأمر بريمر. لمزيد عن هذا الموضوع، مراجعة، بول بريمر، عام قضيته في العراق، النضال لبناء غد مرجو، ت. عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي ، بيروت 2006 ، الصفحات351 ، 370ـ 374.

6. برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ط4 1986، ص21

7. طرح مفهوم الشرعية الانتخابية لأول مرة من قبل الباحث لطفي حاتم، لتوصيف الأساس الذي تستمد منه السلطة التي تولت الحكم في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، شرعيتها. انظر، لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، منشورات الجمعية الثقافية العراقية، مالمو ـ السويد، 2007، ص 65.

8. يعتبر جان جاك روسو(1712ـ1778) من أوائل المفكرين الذين ربطوا بين البعدين الاجتماعي والسياسي للديمقراطية بإشارته إلى أن تعاسة الإنسان لها أساسين ، اجتماعي وسياسي، حيث قال: « إذا كان الإنسان تعيساً، فلأسباب اجتماعية وسياسية». جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ت على مقلد، الدار العالمية بيروت 1987، ص 334

9. تحولت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا إلى عنفية، بعد تشكيل كتائب الثوار المسلحة والتدخل العسكري الخارجي، إما في اليمن فقد أدى توسع المظاهرات السلمية، إلى نزاع في صفوف المؤسسة العسكرية بين مؤيد للسلطة ومؤيد للمظاهرات السلمية، إضافة إلى انضمام القبائل المسلحة للصراع. وهناك دلائل على إمكانية تكرر سيناريو اليمن في سوريا، حيث أدى استخدام القوة العسكرية ضد المظاهرات السلمية، إلى ظهور محموعات مسلحة وانشقاقات في المؤسسة العسكرية.

10. دعى المجلس الانتقالي الليبي، الدول الغربية للتدخل العسكري، وكذلك طالبت بعض أطراف المجلس الوطني في سوريا، الذي تشكل في بداية تشرين الاول 2011، الدول الغربية والامم المتحدة للتدخل في نزاعه ضد السلطة السورية.

11. لمزيد عن تنوع أساليب كفاح حركة احتجاجات الشعبية، مراجعة، لطفي حاتم، الحركة الاحتجاجية وتيار الحماية الدولية. .119610/11/http://akhbaar.org/home/2011 html

12. تشير تجربة تكوين المنظمات المسلحة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، إلى أن ظهورها جاء بسبب خراب الدولة العراقية. كما ان قادة المليشيات المسلحة، خاصة القاعدة وجيش المهدي، كانوا نزلاء في سجون الاحتلال، خاصة سجن بوكه في جنوب العراق، الأمر الذي يطرح تساؤلاً، هل كان ذلك كان صدفة أم انه كان ضمن مجريات « الفوضى الخلاقة» التي نتجت عن تفاعل بين نتائج انهيار مؤسسات الدولة ورغبات الاحتلال؟

13. من أهم مستلزمات ممارسة الشعب للسيادة هو أن تكون الهيئات التمثيلية المنتخبة، مستقلة عن تدخل أنظمة سياسية خارجية بالشؤون الداخلية للبلد. ويشير إلى هذه الحقيقة كثير من الباحثين عن تطور التجربة الديمقراطية في البلدان النامية ومنهم فليب سي، شيمتر الذي يتساءل « كيف يكون النظام ديمقراطياً بحق إذا كان مسؤولوه المنتخبين عاجزين عن اتخاذ قرارات ملزمة دون موافقة فاعلين خارج حدودهم «. جريدة المؤتمر العدد 132 ـ 1995/12/23.

14. كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دراسة لاثر العولمة على العالم والعراق، دار الحكمة لندن 2000، ص 195؛ نعوم شومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم، مكتبة مدبولي، القاهرة 2003، ص 30 ـ31. لمزيد عن دور التدخل الأمريكي في عرقلة التطور الديمقراطي في النامية في أسيا وأمريكا اللاتينية، ينظر، نعوم شومسكي، إعاقة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

15. نعوم شومسكي، قوى وآفاق، تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي، ت. ياسين الحاج صالح، دار الحصار دمشق 1998، ص 71.

16. اقترحت سلطة الائتلاف بقيادة السفير « بريمر» توزيع المناصب الرئيسية في الدولة العراقية على أساس طائفي وعرقي، حيث اقترح بريمر، إعطاء منصب رئيس الوزراء لشخصية شيعية، ومنصب رئيس الجمهورية لشخصية سنية مع وجود نائبين للرئيس أحدهما سني والآخر كردي وقد تم تنفيذ الاقتراح على الرغم من معارضة بعض الزعماء العراقيين، أنظر، بول بريمر، عام قضيته في العراق: مصدر سابق، ص 457.

17. لمزيد عن تجربة إعادة بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003، انظر: فاخر جاسم، النخب المتنفذة في العراق وإعاقة البناء الديمقراطي، مجلة الثقافة الجديدة العراقية، العدد 343 ـ344، 2911، ص 19 ولاحقاً.

18. إن ضعف فعالية الأحزاب والحركات التقليدية، لا يعني التقليل من دورها التعبوي الرئيسي في التحريض المتعدد الأشكال ضد استبداد الحكومات العربية أو التضحيات الكبيرة التي قدمتها خلال مسيرتها النضالية والتي شكلت عوامل هامة لنشوب الثورات العربية الراهنة.

19. تشير التجربة التاريخية، إلى إن كثير من حركات الإسلام السياسي، تتعاون مع الأنظمة الاستبدادية، لمكافحة القوى الديمقراطية، وتجربة الأخوان المسلمين مع نظام السادات خلال سبعينيات القرن الماضي، وكذلك تعاون هذه الحركة مع القوى المحافظة خلال فترة حسني مبارك. إن هذه التجربة تثير مخاوف مشروعة من إمكانية تكررها في الظروف الراهنة.

20. ( ) استعان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر بالإسلاميين والنخب المحسوبة على نظام حسني مبارك، في إعداد التعديلات الدستورية وقانون الانتخابات، في حين تم استبعاد الديمقراطيين والليبراليين واليساريين من اللجان التي أعدت هذه القرارات.

21.) هذا السيناريو تم تطبيقه في العراق، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، حيث أدت الانتخابات التي أجريت إلى ظهور أغلبية برلمانية ، ذات توجهات دينية ـ طائفية، عملت على إعادة بناء الدولة على ضوء رؤيتها الفكرية مستغلة الشرعية الانتخابية التي فازت بها.

22. من الدلائل التي تؤيد نموذج حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا تصريحات، راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الإسلامية في تونس، أنظر: صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11789 في 9/ 3/ 2011 حيث أبدى إعجابه بنجاح النموذج التركي، وكذلك تأسيس حزب الحرية والعدالة المنبثق من حركة الأخوان المسلمين المصرية، بداية أيار 2011، حيث أعلن رئيسه د. محمود مرسي، في أول تصريح صحفي له بعد تأسيس الحزب إشادته بنموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا. صحيفة الأهرام المصرية، العدد 45439 ـ 4 أيار 2011.

23. تشير التجربة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، إلى أن الحكومات التي تشكل بعد الاحتلال إلى أنها حكومات من النوع الذي يطلق عليه حكومات إدارة الأزمة، على ضوء السمات التي اتصفت بها ومن أهمها، أولاً، إن هذه الحكومات لم تتشكل على أساس الاختصاص لإدارة مؤسسات الدولة بكفاءة، بل على أسس المحاصصة الطائفية والمذهبية والقومية. وثانياً، شخصنة الخلافات السياسية بين قادة الكتل والأحزاب لخلق حالة من الاستعصاء، لا تقبل الحلول الوسط بين الزعماء السياسيين، ويمثل الخلاف بين زعيمي، أكبر كتلتين في البرلمان العراق الحالي، نوري المالكي، رئيس الوزراء وزعيم كتلة دولة القانون وأياد علاوي زعيم كتلة العراقية، مثالا حياً على ذلك. وكان من نتائج سياسة هذه الحكومات، انتشار الفساد المالي والإداري على نطاق واسع في كل مؤسسات الدولة العراقية، واستمرار التدهور الأمني وعدم الاستقرار الاجتماعي.

24. لمزيد عن دور الاحتلال الأمريكي في بناء الدولة الطائفية في العراق، مراجعة، لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، مصدر سابق.

25. تطرح معظم أحزاب تيار الإسلام السياسي شعار « الإسلام هو الحل» وهذا الشعار يثير شكوكاً حول مصداقية قبول هذه الأحزاب لمبدأ التعديدية الفكرية والسياسية والتعايش الفعلي معها، كما أن انصار تيار الليبرالية الجديدة، يطرحون النموذج الغربي للديمقراطية باعتباره الشكل الوحيد الذي يجب ان تسلكه كافة شعوب العالم نحو الديمقراطية، باعتباره نهاية التاريخ، وهي المقولة التي أطلقها ، فرنسيس فوكوياما عام 1989.

المصادر

(1) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ط4 1986، ص21

(2) بول بريمر، عام قضيته في العراق، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ت. عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي ، بيروت 2006

(3) تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2010

Transparency International Annual Report 2010 , p. 78

http://www.transparency.org/publications/publications/annual_reports/annual_report_2010

(4) جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ت على مقلد، الدار العالمية بيروت 1987،

(5) جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ت. عامر الكبيسي، ص 46، دار المسيرة، عمان بدون تاريخ.

(6) كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دراسة لاثر العولمة على العالم والعراق، دار الحكمة لندن 2000.

(7) لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، منشورات الجمعية الثقافية العراقية، مالمو ـ السويد، 2007.

(8) لطفي حاتم، الحركة الاحتجاجية وتيار الحماية الدولية. http:// html.119610/11/akhbaar.org/home/2011

(9) لطفي حاتم، الاحتجاجات الشعبية العربية، واختلال التوازنات الاقليمية، موقع الحوار المتدن.www.ahewar.org

(10) نعوم شومسكي، إعاقة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

(11) نعوم شومسكي، قوى وآفاق، تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي، ت. ياسين الحاج صالح، دار الحصار دمشق 1998.

(12) نعوم شومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم، مكتبة مدبولي، القاهرة 2003.

(13) مجلة الثقافة الجديدة العراقية، العدد 343 ـ344، 2911، ص 19 ولاحقاً.

(14) صحيفة الأهرام المصرية، العدد 45439 ـ 4 أيار 2011.

(15) صحيفة المؤتمر العدد 132 ـ 1995/12/23.

(16) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11789 في 9/ 3/ 2011